تفتح الاقتصاد و سوق العمل في الجزائر
"حجم العمل غير الرّسمي

بلعربي عبد القادر & بونوة شعيب
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

الملخَّص:

لعلّ المتتبّع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يستنتج أنّ الوضع الاجتماعي بدأ يترف في منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات بفعل انهيار سعر الذهب الأسود (1986) هذا التراجع الذي أدى إلى إشاحة النقاب على وجه النظريات التنموية التي اعتمدتها حكومتنا والتي أدى فشلها إلى استنزاف الموارد المالية، البشرية والاقتصادية وبتعفّن البيئة السياسية أصبحت الوضعية شديدة التعقيد، كما يعود السبب إلى برامج التعديل الهيكلي الممزوجة بانفتاح الاقتصاد الوطني و اندماجه في آليات الاقتصاد العالمي هدا الانفتاح الذي تسبّب في اضطراب وهشاشة البنية التّحتية لسوق العمل مما ساهم في زحف البطالة حيث بلغ معدل البطالة نسبة 17% سنة 2005 حسب المصادر الرسمية و بازدياد نسبة الطلب على العمل أمام تسريح العمالة وغلق المؤسسات العمومية برفع الدعم وتراجع الأجر الحقيقي بنسبة 35٪ أمام الزيادة في مستويات الأسعار بنسبة 25٪ المقابلة بزيادة ضئيلة في مستويات الدخل بـــ19٪ مابين 1993-1996 أصبح الكثير يطرق باب العمل غير الرّسمي الذي تزيد نسبته عن 30% لسنة 2005، من هنا سنحاول طرح إشكالية العمل غير الرسمي في الجزائر بالتركيز على معرفة أسبابه, نتائجه وأحجامه في إطار مقاربة ليبرالية تمكن الحكومة من التقليل من حدّة هده الظاهرة كحل استراتجي يعود بالنفع على كلّ من الأفراد والدولة والاقتصاد الوطني, ثم نحاول كخطوة ثانية معرفة إلى أيّ مدى تصل فيه درجة الاستفادة من القطاع غيرا لرسمي دون أية أضرار؟

تمهيـــد:

رغبة من الحكومة في تحقيق تنمية متزايدة ومستمرة لجأت إلى جملة من الإصلاحات الاقتصادية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي, جملة إصلاحات شجعت البطالة على التزايد السريع وجعلتها تفرض نفسها في أوّل خطوات الاقتصاد وعلى الرغم من محاولات التدارك بالخوصصة وتطلعات الدخول إلى المنظمة الدولية للتجارة والاتحاد الأوربي وتحقيق التكامل والانسجام مع الاقتصاد العالمي بفتح أبواب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين أوضاع سوق العمل وتعديل نسب البطالة إلا أن هده الإجراءات قد فتحت المجال أمام كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تشكل عقبات أمام وجهة الاقتصاد الجزائري وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2003 أن معدل البطالة في الجزائر يفوق 30% من الفئة النشيطة وهي تتزايد بنسبة 4% /سنة حسب تحاليل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فهي تمثل في إجمالها 3 ملايين بطال من كل الأوساط ومن كل المستويات، من هنا أصبحت عملية مواجهة البطالة من أولوية أولويات السياسة الاقتصادية الجزائرية.

القسم الأول: سوق العمل (ما بين 1980-2005):

الجدول رقم 01: بين المراحل التي مرّ بها سوق العمل

السنة	البطالة%	الحدث
1980	%21	انتعاش اليد عاملة بشكل نسبي
1982	%16,3	إعادة هيكلة المؤسسات ذات الطابع العمومي
1985	%16,9	إعادة النظر في تكاليف الاستثمار وإتباع سياسة لامركزية النشاطات
1986	%18	إسدال الستار على حقيقة الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الأزمة البترولية
1987	21%	مباشرة نظام تشغيل الشباب
1988	%19,7	إعادة صياغة السياسات التنموية المنتهجة ببدء تنفيذ سياسة استقلالية المؤسسات العمومية
1989	20%	مراجعة النمط الذي تسير عليه كل من السياسة الاقتصادية والاجتماعية
1993-1992	%22,1	تأثير التخريبات العمياء على نمط سير النشاط الاقتصادي
1994	%24 ,8	إبرام اتفاقية Stand-by والبدء في سياسة التعديل والإصلاح
1995	%28,1	الانطلاق في مشاريع الخوصصة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وتأطير البنك العالمي.
1997-1996	%26,4	التوقيف النسبي لظاهرة تسريح العمالة والانطلاق في برامج الأشغال العامة
2000-1999-2005	%29,7 %17	الشروع الفعلي في مساعدة الفئات البطالة وما شبه ذلك بمنح القروض...الخ الشروع في مجموعة من السياسات التشغيلية من خلال التكفل بالشباب

إن الدراسة التحليلية لهدا الجدول تمر بثلاثة مراحل من 1980 الى 1984 تم من 1985 إلى 1989 في حين أن المرحلة الأخيرة تمتد من1990 إلى يومنا هذا.

- **المرحلة الأولى: 1980-1984:** خلال هذه المرحلة عرف سوق العمل انتعاشا بنسبة 4,5٪ مما ساهم في انخفاض عدد البطالين إلى 368955 سنة1984 بعدما كان عددهم 690000 سنة 1982.

- **المرحلة الثانية: 1985-1989:**

جائت مصحوبة بتوصيات محورها تحفيز قطاع التربية والتعليم وإنعاش الاستثمارات إلا أن موجة 1986 قضت على الآمال، فانهَارَ سوق العمل وأصبح عاجزا على توفير مناصب الشغل، كما أن الأزمة أثرت على سيرورة برنامج تشغيل الشباب الذي شرع فيه في 1987 فانتقلت البطالة من 434000 بطال سنة 1985 إلى مليون بطال سنة 1987 كما تم فقدان ما يقارب 26000 منصب عمل ما بين 1986 و1989 بما في ذلك العمال المسرّحون، وبتراجع حجم الاستثمارات تراجعت نسبة عرض العمل التي أصبحت تساوي 46% سنة 1989 بعدما كانت تساوي 76% في 1985، وبازدياد عدد السكان ازدادت الأمور سوءا فكانت النتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم 01: يبين الفرق بين نسبة عرض وطلب العمل

السنة	1985	1989
العرض	138511	112035
الطلب	182827	243224
النسبة	0,76	0,46

المصدر : الديوان الوطني للأحصائيات 1989

- **المرحلة الثالثة: من سنة 1990 فما فوق:**

ففي أوائل التّسعينيات بلغت نسبة البطالة في الجزائر 22% في حين أنّها قدّرت بـــ16% في كلّ من تونس والمغرب, من أجل هدا تم تبني سياسة استقلالية المؤسسات إلاّ أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حال بينها وبين نجاحها، فبلغ عدد المسرّحين من العمال 23000 عامل ما بين 1991 و1993 في حين أن الفرق ما بين عرض وطلب العمل قدر بـــ290000 منصب عمل أي ما يعادل نسبة 27%, وبالرغم من تراجع معدل نمو السكان الذي انتقل من 5% سنة 1989 إلى ما دون 3,1% ما بين 1995 و1996 إلا أن البطالة بقيت ثابتة- منحصرة على فئة الشباب وتعود الأسباب في هذا إلى سنوات السبعينات والثمانينات التي عرفت نموّا ديمغرافيا كبيرا أيضا عدم قدرة سوق العمل على استيعاب المنضمين الجدد، ففي ظروف السير الحسن للاقتصاد الوطني لا يستطيع سوق العمل أن يوفّر أكثر من 100 ألف منصب عمل/السنة, في حين أن الطلب السنوي يتراوح ما بيـــن 000 250 و300000 طلب وأمام هذا العجز الذي يضاف إلى عجز المؤسسات العموميةعلى امتصاص البطالين كون أن معدل نموّها يقل عن معدل نمو البطالة بـــ3 مرّات, بدأ التفكير في ديناميكية اقتصاد السوق القاضية بتحرير الأسعار، وفتح الباب أمام الخوصصة، وتخفيض سعر الصرف لإعادة بعث روح الاستثمار من جديد وبإبرام اتفاقية STAND- BY رفع الدعم عن القطاع العام، وغلقت المؤسسات العمومية المفلسة وسرّح عمالها (الجدول03-04) فتم البدء بالعمّال الأقل كفاءة ثم أولئك الذين يطلّ عمرهم على جرف التقاعد ليقر البرلمان أول قانون للخوصصة سنة 1995 فكانت النتيجة اكتمال ملامح البؤس والفقر فانتقلت البطالة من 28,1% سنة 1995 إلى 29,77% سنة 2000 حسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل ثم ما لبثت وأن تراجع هذا المعدل حتى يصل إلى حدود 17%.

الجدول رقم 03: يبين تطور عدد العمال المسرحين

1995	1996	1997	2000 1999.1998
27000	50000	121637	14850

المصدر:الديوان الوطني للأحصائيات2000

الجدول رقم 04:يبين عدد المناصب المفقودة حسب نوعية المؤسسة وطبيعة القطاع الاقتصادي

قطاع النشاط الاقتصادي	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
EPE	1648	24 624	69 726	20432	116 43
%	1,42	21,15	59,89	17,55	100,00
EPL	1361	6622	52009	21 221	812 13
%	1,68	8,15	64,04	26,13	100,00
المجموع	3009	31246	12173	41 653	19764
%	1,52	15,81	61,59	21,07	100,00

Source : Les cahiers du CREAD

فالقطاع غير الرسمي يمتص قرابة 22% من اليد العاملة أي ما يعادل 13% من اليد العاملة النشيطة حسب تحاليل الكناس والديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1996، ورغم تحسن مدا خيل الدولة وامتلاء الخزينة وانخفاض حجم المديونية من 33 مليار $إلى 22 مليار $ إلا أن هذا لم يكن كافيا لإيقاف شبح البطالة الذي استمر في الزحف ليطيل 2,3 مليون جزائري من مجموع اليد عاملة النشيطة التي يفوق تعدادها 8,5 مليون عامل فهي تساوي 8690800 عامل وهذا ما يؤكده التقرير الصادر من المكتب الدولي للعمل لسنة 2000، فنسبة البطالة من مجموع اليد عاملة تساوي 29,7% وأن 70,7 % منها هم شباب يقل سنهم عن 30 سنة وهي نسبة مبهرة عند مقارنتها مع فرنسا التي يبلغ عدد بطاليها 2315000 فرد في حين أن النسبة تساوي 8,8% منحصرة على شباب لا يتجاوز سنهم 25 سنة بنسبة 16,2% و18,5% عند كل من الرجال والنساء حسب إحصائيات INSEE لفبراير 2001, في حين أن المجموع عند نفس الفئة بلغ في الجزائر 2427726 فرد حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وذات المصدر يؤكد على فقدان أكثر من 216890 منصب عمل بما في ذلك الأفراد المسرحين والذين انتهت عقود عملهم، وبتدهور كل من قطاع الصناعة والفلاحة تدهور سوق العمل الذي كلما فقد 4 مناصب شغل وفّر منصبا واحدا فمن عمق هذه الإحصائيات نقول أن الجزائر تواجه البطالة الهيكلية طويلة الأجل التي لا تتوقف عند فئة الأميّين فقط بل تتعدى دالك لتشمل فئة المثقفين بنسبة 73% أي ما يعادل 80000 بطال حسب إحصائيات 1996 وهذا ما يشير إليه الشكل الهندسي التالي:

التوزيع النسبي للبطالة حسب مستويات التحصيل العلمي

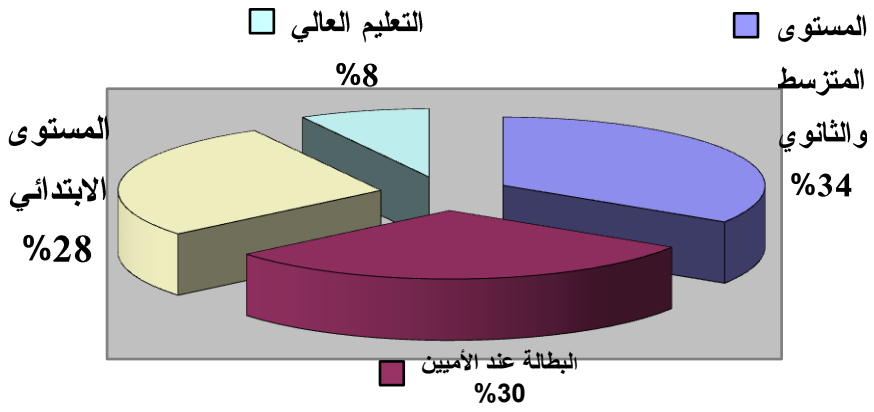

يشير الشكل إلى ضعف نسبة البطالة عند حاملي شهادات التعليم العالي غير أن الواقع يخالف دالك كون أن الفئات الأخرى خاصة هؤلاء الذين تكوّنوا بمراكز التكوين تسهل عليهم عملية دخول السوق، كما يلاحظ أن حاملي شهادات الثانوية في التخصصات التقنية يلاقون منافسة شديدة في سوق العمل من طرف هؤلاء الشباب المكوّن في القطاع غير الرسمي بواسطة التعلم التقليدي والممارسة الميدانية فأمام هذه الظروف قد تطول مدة بطالة أصحاب المستويات الجامعية وقد تصل إلى 3 سنوات

خاصة إذا رفضوا العمل كون أنّه يتعارض مع شخصياتهم وطموحاتهم أو أنه لا يناسب مستواهم العلمي...وأمام تأزم وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتقدم السن يسقط قناع الشخصية ويفتح قاموس النجدة باسم أي عمل كان، فيصبح بذلك الاقتصادي بائع أقمشة وطبيب متخصّص في بيع الروائح، في حين أن أكبر النسب من كل الفئات ينتهي بها المطاف في القطاع غير الرسمي فيظهر العمل فيه مؤقتا في بداية الأمر ولكن بمرور الوقت وتدهور الأوضاع يزداد التشبث بهذا العمل خوفا من الوقوع بين أضراس الفقر وهد ما سنحاول التوسع فيه في القسم الثاني.

القسم الثاني: الأوضاع الاجتماعية وتدهور القدرة الشرائية

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ سياسية الانفتاح الاقتصادي المنتهجة تحت ظل اندماج الاقتصاد الوطني في آليات الاقتصاد العالمي قد حقّقت حساسية كبيرة كون أنّها أدت إلى الإقصاء الاجتماعي والتهميش مما تسبب في هشاشة قاعدة المجتمع الجزائري كما عمل على تحريك آليات البطالة والفقر كما ساهم في تلاشي حجم الطبقة الوسيطة التي انزلقت إلى مستوى الطبقة الدنيا بعد تضائل نسبتها، وكلها أسباب ونتائج تدل على فشل النظام الاقتصادي المنتهج وهذا ما يثبته سوق العمل من خلال عجزه على توفير مناصب شغل جديدة بل وحتى في المحافظة عليها هدا السوق الذي لا يستطيع أن يوفّر أكثر من 100 ألف منصب شغل/السنة في حين أن الطلب السنوي هو 3 مرّات ضعف ذلك، وبما أن الطلب أصبح يفوق العرض إلى جانب تسريح العمالة كانت النتيجة بطالة مكثفة متصاعدة بلغت نسبتها 30% حسب تحاليل صندوق النقد الدولي وهي نسبة ساهمت في اكتمال ملامح الفقر بسبب فقدان الدخل وإلغاء سياسة الدعم المتعلّقة بالسلع الواسعة الاستهلاك ممّا أدى إلى ارتفاع أسعارها مثل ذالك سعر الخبز الذي ما لبث إلى أن ارتفع بـــ6 مرّات عمّا كان عليه فانتقل سعره من 1.5دج الحدود 8 دنانير من أوائل التسعينات إلى يومنا هذا، هدا الارتفاع المقابل بالانخفاض في الأجر الحقيقي تسبب في شلل القدرة الشرائية عند الفئات المحرومة وقد تنعدم أحيانا بانعدام الدخل أو فقدانه خاصة إن كان رب الأسرة بطال وتؤكد التقارير الرسمية على أن القدرة الشرائية قد تدنت بنحو 25% وأن متوسط الدخل الفردي قد تراجع بمقدار النصف, فالزيادة في الأسعار المقابلة تسببت في تغيير أنماط الاستهلاك بـــ50% خاصة وأن إحصائيات البنك العالمي لسنة 2003 تؤكد أن أكثر من 52% من أفراد المجتمع يعيشون بأقل من $/اليوم وأن 40% يعيشون بأقل من2 $/اليوم أمام كل هده المقومات يبقي المنفذ الوحيد يتمثل في العمل في القطاع غير الرسمي على ما يوفره من فرص عمل كفيلة بتوفير مصادر رزق تحفظ ماء الوجه وتجنب التسول والانغماس الفوري في الفقر.

القطاع غير الرسمي:

يعتبر القطاع الغير رسمي قديم النشأة وحسب الأستاذ "هني" فإن "القطاع غير الرسمي ينحصر على جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عليها" ويمكن تعريفه بذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة. كما يعد هذا القطاع محطة انتظار وملجأ للبطالين والمؤسسات التي تجد نفسها في مأزق لذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة وناقصة الخبرة كما أنها تعمل لحسابها الخاص، غير أن فرص إبراز المهارات تبقى ضئيلة أو منعدمة خاصة فيما يتعلق بجانب الخدمات والتجارة اللذان يعدان مركز اهتمام الجميع كون أنهما لا يتطلبان مهارات أو خبرات كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي وقد يصل الفارق حسب" **ميشال فارنيي**" إلى 5 أضعاف الأجر الأدنى، وهذا ما يخالف التعريف الكلاسيكي الذي يستصغر فرص الربح في العمل غير رسمي وفي هذا الصدد جاء في التقرير الثامن للمؤتمر الجهوي الإفريقي السابع أن الربح مضمون في العمل غير الرسمي متى تحقق التنظيم.

أما عن تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي فنقول إنها تحدده بثلاثة خصائص:

- أنها وظيفة غير مصرحة
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي.
- حجم المنشأة أو المؤسسة الذي يبقى صغيرا.

ففي الجزائر فان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بدأت في السبعينيات، توسعت في الثمانينات وبدأت في التسارع مع أوائل التسعينيات بسبب المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبسبب التقهقر الاقتصادي و رفع الدولة احتكارها على التجارة الخارجية

وتجديدها للبنية الاقتصادية المرفقة ببرامج التعديل الهيكلي وفرض رسوم جمركية عالية على بعض المنتجات مما ساهم في تحفيز بروز ظاهرة التهرب الضريبي دون أن ننسى أن جملة الإصلاحات المنتهجة قد تسببت في شلل عجز سوق العمل و عدم قدرته على توفير مناصب الشغل حيث فقد 600 ألف منصب عمل...

فعموما فإن القطاع غير الرسمي يبقى متواجدا في كل مكان ولا زالت رقعته تتوسع من يوم إلى آخر، فنسبة اليد عاملة الجزائرية انتقلت فيه من 19,5% سنة 1977 إلى 30% سنة 1997 أي ما يعادل مجموع 962000 عامل بعدما كان المجموع في حدود 375000 سنة 1992، أما ونحن في 2003 فلقد بلغ عدد من يعمل بشكل غير رسمي 1,5 مليون عامل حسب تصريحات وزير العمل والحماية الاجتماعية السيد " طيب لوح" أما النسبة في تونس فتقدر بـــ40%، وتشير التقارير إلى ملايير الدنانير المستثمرة بهذا القطاع، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فان تمركز اليد العاملة يكون في قطاع البناء و الأشغال العمومية، التجارة والخدمات وبعض الأنشطة الحرفية عبر 12 ولاية بنسبة 60% وهي: الجزائر العاصمة، البويرة، بومرداس، بجاية، تيزي أوزو، جيجل، وهران وورقلة...، ما يحفزهم على دالك سهولة الكسب دون تحمّل تكاليف كبيرة, وحسب وزارة التجارة فان الاقتصاد غير الرسمي يساهم في المنتوج الداخلي الخام ب35% كما أن العمل غير الرسمي يساهم في مواجهة البطالة وحسب التحقيق المحقق من طرف" الكرياد" سنة 2001 فانه من مجموع 7500 مؤسسة متوسطة وصغيرة الحجم فانّ ما نسبته 41% من عمالّها غير مصرّح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حين أن عمليات المراقبة التي أجرتها وزارة التجارة سنة 2000 أفضت نتائجها بأن هناك 700 سوق تجزئة غير رسمي يتربّع على مساحة 2.7 مليون كم يباشر نشاطاته بانتظام موظفا بدالك أكثر من 100 ألف فرد أي ما يعادل 14% من التجار أصحاب السجلات التجارية الذين يدفعون ضرائبهم مما يدل على حجم ما تفقده الدولة من حصص ضريبية لو عرفت كيف تستفيد من هدا القطاع غير الرسمي... وحسب رأي **البروفيسور: "ش. بونوّة"** يعود اتساع هذا القطاع إلى تضائل فرص العمل وعجز سوق العمل على توظيفهم, وكثير من المختصين يرجعون السبب في دالك إلى حجم التكاليف الاجتماعية وثقل الأعباء الضريبية...

الجدول رقم 06: العمالة في القطاع غيرا لرسمي حسب الوضعية المهنية

فئة العمال	العدد الفعلي	%	%
موظفون مستقلون	159.000	24.43	30.37
أجراء	274500	08.79	52.43
متربصون ومساعدات أسرية	90.000	75.86	17.19
المجموع	523500	-	100.00

المصدر: مجلة الاقتصاد والمناجمنت, العدد 01

- النسبة الأولى تشير إلى حصة العمال غير الرسميين في فئة العمال
- النسبة الثانية تشير إلى حصة العمال غير الرسميين في فئة العمال (كل الأصناف)

التفسير:

تحتوي المجموعة على موظفون ومستقلون لا ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي فنجد أن نسبة 24,4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي فيبلغ عدد المؤسسات التي تمارس مثل هذه النشاطات 159000 مؤسسة، وكل واحدة منهن توظف أقل من خمسة (5) عمال، ونفس الشيء ينطبق على الأجراء فنسبتهم تساوي 8,8% أي ما مجموعه 500 274 أجير يعمل في مؤسسات خاصة أما الفئة الأخيرة فيبلغ مجموعها 523500. بشكل عام نقول أن كل هذه الفئات تمارس نشاطات غير رسمية كما أنها تتميز بغياب الحماية الاجتماعية وبكل الضمانات الخاصة بالعائد.ومن بين الأسباب المؤدية إلى العمل غير الرسمي نجد:

- فشل معظم السياسات الخاصة بإعادة إدماج البطالين في الحياة الاقتصادية.
- التصحيح الهيكلي وتسببه في تسريح العمالة.
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز القطاع الرسمي في استيعاب البطالين.
- كثافة الإجراءات الإدارية والتماطل في الموافقة إلى جانب التّعسف والبيروقراطية كلها عوامل تقف في وجه الباحثين عن العمل.
- قوانين الاستثمار التي لم تعد تخدم إلا أصحاب المصالح...الخ

فبين تقدم السن والبطالة وأمام غلاء المعيشة وندرة الدخل أو قلّته، يصبح الجميع يبحث عن أية وظيفة تسدّ رمقه وتروي عطشه وتحفظ ماء وجهه وتجنّبه التسوّل، وعليه يمكن حصر بعض الأعمال المترلية غير الرسمية في الحلاقة والطرز والخياطة وأحيانا حضانة الأطفال الرضّع هذا بالنسبة للنساء أما بالنسبة للرجال فنجد السباكة وتصليح الكهرباء وأحيانا نجد أن أستاذ يتحول إلى سائق أجرة مستتر ومحاسب إلى سمسار أو وسيط هذا إلى جانب العمل الموسمي لكلى الجنسين.

وعلى الرغم من أن اليد عاملة لا تستفيد من حقوق التأمين إلا أن هذا لا يمنعهم من الاستمرار في أنشطتهم خوفا من الوقوع بين أضراس الفقر الذي أكثر ما يضر، يضر البطالين طويلي الأجل أو ضعيفي الدخل من الفئات المحرومة وتبين الدراسات أن الذين سبق لهم العمل في القطاع الرسمي قد يرفضون العودة للعمل فيه ثانية خاصة إن كانت عائداتهم من العمل غير الرسمي أعلى مما كانوا يتحصلون عليه سابقا، أو أنهم إلى جانب عملهم في القطاع الرسمي يعملون في القطاع غير الرسمي بغية تحسين الدخل، ونفس الدراسات تأكد أن القطاع غير الرسمي متواجد بكل ربوع العالم وبقدر ما يكون نفعه يكون ضرّه، بحيث أنه كلما زاد هذا القطاع اتساعا كلما قضى على سلطة الدولة وحتى تحفظ الدولة هيمنتها وسيطرتها لابد من معالجة الظاهرة، ففي فرنسا مثلا أصبحت مؤسساتها الخاصة توظف الأجانب المهاجرين بشكل غير قانوني وبالتالي تدفع أجورا زهيدة وهذا ما يساعدها على الربح الوفير وتجنّبها تكاليف التأمين الزائدة. أمام هذه الوضعية لجأت الحكومة إلى تكثيف عمليات الرقابة ومتى اكتشفت لجان المراقبة أيّة مخالفة من هذا النوع فإن صاحب المؤسسة يدفع غرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين 1250€ و13000€ كما يتعرض إلى الحبس لمدّة تتراوح ما بين الشهرين والسنتين مع مصادرة منتجات المؤسسة، وبهذه الطريقة يتضرر الاقتصاد الوطني وكل من ينشط بشكل رسمي وغير رسمي فيجدوا أنفسهم بطالين ومن تم فقراء.

وذات التجربة قامت بها الحكومة الأسبانية فكلفت خبرائها بتقديم تقارير عن عدد المؤسسات التي تنشط بشكل غير رسمي فاكتشف أن هناك عدد معتبر منها فقررت بذلك تقديم مساعدات مالية وإعفاءات ضريبة لهذه المؤسسات بشرط أن تنشط بشكل رسمي وهذا ما يعود بالنفع على المؤسسات وعلى الاقتصاد ويساهم في التخفيف من البطالة ويقضي على الفقر.

وذات التجربة قامت بها كل من تونس والجزائر سنة 1981-1982 على التوالي أين شرعت

كلتا الحكومتين في تقديم مساعدات تحفيزية(تخفيف نسبة الجباية وكذلك تخفيف بيروقراطية الإجراءات الإدارية...) خاصة لتلك المؤسسات العائلية التي تمارس نشاطات مترلية إن صح التعبير بهدف المحافظة على هذه الوظائف التي لم يتمكن سوق العمل من توفيرها، ففي سنة 1992 تم إحصاء قرابة 97000 نشاط غير رسمي، مما يشير إلى قيمة ما تفقده الدولة من التهرب الجبائي الذي بلغت قيمته 200 مليار دج ما بين 1992-1997 وهو مبلغ معتبر يحتم على الحكومة ضرورة معالجة قضية العمل غير الرسمي معالجة عقلانية حتى تستفيد من هذه المبالغ وعلى جميع المستويات.

وعلى ضوء مشاكل القطاع الرسمي يبقى القطاع غير الرسمي مصدر رزق يسمح بمواجهة البطالة وإبطال مفعول الفقر ومركز تجربة ومحطة اكتساب خبرات لشريحة معتبرة من المجتمع، وأمام قدرة هذا القطاع على امتصاص عدد كبير من العمالة حوالي 31% من العمالة مع حلول 2010 أي بنسبة نمو 2,8% في السنة وأمام تدهور مستويات المعيشة وتزايد الطلب على العمل يقول: **لوتيي**:" حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده" غير أن شرط محاصرته يبقى مطلوبا بحيث أن توسع هذا القطاع يعني تراجع دور الدولة.

ونحن هنا نساند رأيه و نأخذ بمبدأ الأطروحة الليبرالية أو التحرّرية التي ترى في القطاع غير الرسمي قطاعا خالق للثروات و مناصب العمل يجنب التسوّل و التسكع يأخذ صورة منظم اجتماعي, في هدا وحسب تصريحات المكتب الدولي للعمل فانه من أجل تخفيض نسبة البطالة إلى حدود 22% مع مطلع سنة 2008 فلا بد من توفير 329000 منصب عمل في السنة وهدا صعب التحقيق خاصة إن كنا نعلم أنه خلال العشرية السابقة لم يستطع سوق العمل أن يوفر أكثر من 160000 منصب عمل في السنة مما يبشر باتساع مستقبلي كثيف للقطاع غير الرسمي على حساب القطاع الرسمي دالك لأن وضعيات العائلات الجزائرية أو الأفراد موازاة مع محيطهم تجعلهم يوظفون كل إمكانياتهم حتى يتوصلون إلى تثبيت مستوياتهم الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالعمل في القطاع الرسمي أو غير الرسمي أو في كلاهما معا.

القسم الثالث: التحول من العمل غيرا لرسمي إلى العمل الرسمي:

الاقتصاد غيرا لرسمي نشاط اقتصادي متواجد في اغلب الدول، ويظهر بوضوح في الدول النامية، في شكل أنشطة مشروعة غير مسجلة رسميا، ومن بين العوامل المحفّزة على ظهور مثل هده الظاهرة الضرائب ومشاركات الضمان الاجتماعي فكلما زاد الفرق للتكلفة الكلية بين التكلفة الكلية للعمالة في الاقتصاد الرسمي وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب قويت الدوافع لدى أصحاب العمل والعاملين على تجنب هدا الفرق والمشاركة في اقتصاد الظل, كما يمكن للوائح الحكومية التي تتخذها الدولة والمثمتلة في اشتراطات الترخيص ولوائح تنظيم سوق العمل والحواجز التجارية من شأنه أن يزيد من نسبة المساهمة في هدا السوق هده النسبة التي لا تزال في تزايد مستمر ويشمل سوق العمل في اقتصاد الظل جميع الحالات التي يعمد فيها أصحاب العمل أو العاملون أو كلاهما إلى إبقاء أوضاعهم في السوق من حيث الإنتاج للسوق هدا بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأوضاع مسجلة أو غير مسجلة كما أن الأرباح المتولدة عنه لا تدخل في ناتج الاقتصاد القومي، ومثل ذ لك النشاطات الحرفية غير المرخصة والباعة الجائلين وكذلك بعض المهن الخاصة مثل الخياطة والحلاقة وتربية الأطفال, الخدم بالمنازل أو مزاولة بعض الدروس الخصوصية إلى جانب البعض من أنشطة السباكة وما شبه دالك...

الجزائر يساهم الاقتصاد غير الرسمي في توفير فرص عمل لنحو 1.5 مليون مواطن، ويزدهر في أ وقات الكساد حيث تضعف القوى الشرائية و تشير التطلعات المستقبلية لصندوق النقد الدولي أن نسبة المشاركين في العمل غير الرسمي سوف تزداد مع حلول 2008 خاصة مع ارتفاع نسبة البطالة إلى جانب آثار انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارية و آثار الشراكة مع الإتحاد الأوربي أين ينتظر أن تتحوّل السوق الجزائرية إلى سوق استيعاب للمنتجات الأجنبية أيضا تأثيرات أحجام الاستثمارات الأجنبية التي سترافقها انخفاضات في مستويات اليد العاملة دالك كون أن صيغة عقود العمل الدائمة سوف تختفي لتفتح الباب أمام عقود العمل المحدودة وهدا ما سيعود بالسلب على سوق العمل والعمالة التي سوف تتوجه حتما إلى أساليب العمل غير الرسمية, هدا التوافد على القطاع غيرا لرسمي من شأنه خلق صعوبات إستراتجية للدولة فمن الناحية النقدية نقول أن جملة المعاملات في هدا القطاع تتم نقدا وهدا من شأنه الدفع إلى زيادة الطلب على النقود أيضا كلما زادت معدلات النماء في اقتصاد الظل كلما نزحت مدخلا ت الإنتاج لاسيما العمالة إلى خارج الاقتصاد الرسمي مما يؤدي إلى إضعاف معدلات النماء الاقتصادي مصحوبة بكبح في معدلات النماء الإجمالية للناتج المحلي فيه في هدا يجب أن لا ننسىأن الجزائر تبقى واحدة من الدول الضعيفة الغير مستقلة اقتصاديا حسب تقويم هيئة الأمم المتحدة سواء من حيث الجانب الفلاحي أو الصناعي أو في مجال الاستثمار، كما أنها لا تملك أمنها الغذائي، كما أن حصتها من الصادرات التجارية خارج المحروقات لا تتعدى 500م$ على الرغم من التصريحات التفاؤلية لكثير من الاقتصاديين إلا أن حصة التبادل العالمي من PIB لا تتعدى 0,3% هذا إلى جانب عدم

قدرة المؤسسات الوطنية على تسويق منتجاتها بالخارج لعدم قدرتها على المنافسة من حيث الجودة والتقنية وهدا ما يعرضها للانهيار السريع أمام قوة المنافس.وتخلص الدراسة في هدا المجال إلى أنّ انتهاج أسلوب المقاربة الليبرالية من شانه تحديد ماهية القطاع غير الرسمي، والفوائد التي يمكن أن تعود عليه و على الدولة والأفراد والمجتمع ككل بالانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، مركزة بشكل أساسي علي الظروف والاحتياجات الحقيقية للقطاع غير الرسمي، وبذلك تساعد على إطلاق العنان للطاقات الكامنة في هذا القطاع الحيوي في الجزائرالدي يوظف أكثر من 30% من الأفراد، كما انه يضم نسبة معتبرة من المنشآت هدا إلى جانب الفوائد المترتبة على إدماج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي في الجزائر، والمتمثلة في رفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين1-2% سنويا، موزعة على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين، إذ يساعد التحول إلى القطاع الرسمي صغار الملاك إلى زيادة دخولهم، كما يساعد مشروعاتهم على الاستفادة من المزايا الحكومية التي تقدمها الحكومة للمشروعات الصغيرة، نتيجة ممارسة نشاطها في السوق الرسمية، كما يدعم قدرتها على الحصول على الائتمان منخفض التكلفة فضلا عن عدم خضوعها للضغوط المختلفة التي تتعرض لها في إطار القطاع غير الرسمي, ومن المزايا التي يمكن للدولة أن تقدمها للمؤسسات التي تنشط في الظل هي القدرة على النمو وتوفير الخدمات وظروف عمل مناسبة والنفاذ للأسواق والاستفادة من إمكانيات المنافسة بعيدا عن مطاردات النظام ومكاتب الحكومة حتى يتمكنوا من العمل في ظروف مناسبة بالمجتمع الذي هم جزء منه ولكي يستفيد المجتمع من عملهم بطريقة عقلانية لا عشوائية, أما العمالة سوف ترتفع أجورها كنتيجة لزيادة إنتاجيتها، كما تستفيد من تحسن ظروف العمل كما يصبح بامكانهم الاستفادة من خدمات شبكات الضمان الاجتماعي، فضلا عن توافر فرص عمل جديدة نظرا للتوسع في المشروعات القائمة، أما المستهلكون فسوف يحصلون على منتجات أكثر جودة كنتيجة لخضوع الشركات لآليات المراقبة والأشراف في إطار القطاع الرسمي حتى وان أفضى ذلك إلى تحمل بعض التكاليف.

وفيما يتعلق بالحكومة فان الإصلاحات المقترحة المساهمة في تشجيع خروج اقتصاد الظل إلى الرسمية من شأنها توسيع القاعدة الضريبية وزيادة إيراداتها مما سيحدث زيادة في الإنفاق العام وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل البنية التحتية و خاصة خدمات الصحة والتعليم ومشاريع البنية الأساسية التي من شأنها تعزيز التوسّع في الإنتاج مما يحدث زيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي أما بالنسبة لقطاع الأراضي والعقارات غير الرسمي فالدولة مجبرة على تقديم مجموعة من الضمانات والإصلاحات فيما يتعلق بإجراءات وتكلفة تسجيل هذه العقارات وانتقال الملكية واستخدام العقار كضمان للحصول على الائتمان، وهو الأمر الذي من شأنه تحويل هذه الأصول من رأس مال غير مستغل إلى رأس مال حي قادر علي توليد قيمة مضافة عالية لمالكيه وللمجتمع بشكل عام. وبالنسبة لكل من الأنشطة والعقارات غير الرسمية فالحكومة مطالبة على توفير أساليب أكثر كفاءة لفض المنازعات تطول إلى سنوات في ظل النظام الحالي، ومن ثم ترتفع تكلفتها بالنسبة لأطراف النزاع والمجتمع بشكل عام، مع توحيد القوانين العديدة والمتناثرة ذات الصلة بالقطاع غير الرسمي في قانون موحد يعالج هذه الظاهرة بكل أشكالها، وتدعو إلى إنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع هذه الظاهرة بكل جوانبها فضلا عن قاعدة معلومات عن هذا القطاع بهدف تحسين الحسابات القومية وتيسير إدارة الاقتصاد القومي غير أن الغريب في الأمر أن جهات بحثية عديدة اهتمت بالاقتصاد السري واعدت له الدراسات و لم تلق اهتمام من الحكومة إلا انه في الفترة الأخيرة في ظل بحث الحكومة عن موارد مالية جديدة ظهر اهتمام الحكومة بالباعة الجائلين والاقتصاد السري عامة.

الخلاصـــة:

توصلنا في بحثنا إلى أن الطلب على العمل في الجزائر عرف تحولات جد هامة من خلال تأثيرات المتوافدين الجدد على سوق العمل, أيضا اليد عاملة النسوية التي انتقلت من 1.8% سنة 1996 الى 9.6% سنة 1998 إلى جانب عودة المتقاعدين إلى الحياة العملية وما يفسر هده الظاهرة ارتفاع نسبة الفقر وتدني مستويات المعيشة المرفقة بالبطالة خاصة بطالة الشباب المؤهل بنسبة 48% لحاملي الليسانس و35% للمهندسين و17% لطلبة ما بعد التدرج ,وبتدهور الأوضاع فان منفذ النجاة يبقى القطاع غير الرسمي الذي يعتبر كهامش أمان للحد من ضغط الأزمات الاجتماعية كما يمكن لثلثي الدخل المكتسب من هدا القطاع أن ينفق في تمويل القطاع الرسمي مما قد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ككل, وعليه فان الدولة مجبرة على الالتفات إلى هدا القطاع التفاتة ضمنية مع البحث عن وسيلة لجذب الاقتصاد السري بما يضمن استمراره وضمان توفير فرص عمل ودالك بسن عمل الشباب تشريعات وقوانين خاصة وأن موجة الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة والشراكة والعولمة ما هي إلا أساليب لإفقار الفقراء وإثراء الأغنياء.

Bibliographie :

- Andrieux. M. A. et Bernard. M.,1997 « chômage et relance de l'emploi » ed. Economica.
- Bounoua. C " le rôle des facteurs institutionnels dans le Processus d'il légalisation de l'économie algérienne", .Revue Economie et management .n°01, éditée par la faculté des sciences économiques et de gestion, mars 2002, L'économie informelle en ALGERIE N°1, Mars 2002. Université de TLEMCEN
- Bounoua. C « libéralisation de l'économie, FMI et informel en ALGERIE » in colloque : Bilan du Pas et perspectives pour l'économie ALGERIENNE, ALGER 14-15 JUILLET 1998. Année 2000.
- Benisad Mohamed, 1991«L'économie de développement de l 'Algérie» ed. OPU.
- Boutaleb. K, "le marché du travail en ALGERIE: le Poids de l'emploi informel", Revue: économie et management
- BIT 2000.
- Collection statistique N°30, 1989 « Analyse de la population Active en Algérie » ed. OPU.
- CNES, 1998 « projet de rapport national sur le développement humain».
- De Soto.H, 1994 « l'autre sentier, la révolution informelle dans le tiers-monde » ed. La découverte.
- d'Olfus Olivier, 1997 « la mondialisation» ed Presse de la fondation national des Sciences Politiques.
- El ray, du 16-12-2002, n°1417.
- Henni. A, 1990 « Essai sur l'économie Parallèle, cas de l'Algérie », ed. ENAG ALGER.
- autier. B, 1991 « l'état et l'informel » ed. L'harmattan Paris.
- LA Banque mondiale," Etude sur la pauvreté en ALGERIE" oct. 1997.
- les observations de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du arché du travail cas de la Tunisie et l'Algérie:communication du CNRSFMMA Italie 22-23/ 09- 2000 - Bernard-Fourcade.
- liberté économique du « commerce algérien une copie a revoir » du 27/02 au 05/03/2002, n°164.
- Michel. V, 1995 « Ajustement -Education-Emploi » ed. Economica.
- OIT, organisation internationale du travail, «un nouveau rapport statistique du BIT met en lumière les tendances mondiales du marché du travail dans le monde », communiqué de presse, OIT 1996.
- INSEE FEVRIER 2001.
- ONS : 1980- 1997.
- Quotidien d'Oran « un Préjudice Pour les systèmes de retraités et de sécurité sociale » du 26-10-02 N° 2374
- Saib. M et Nacer. E. H, « la mesure de l'emploie informelle en Algérie » "Revue": Economie et management n°01, éditée par la faculté des sciences économiques et de gestion, mars 2002, L'économie informelle en ALGERIE.
- World Bank 1996.